

Distr.: General  
31 October 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البندان ١٣٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال  
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥  
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل  
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

## التقرير المرحلي السادس عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/69/385) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل كفالة إبقاء الجمعية على علم، سنوياً، بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد، المعروف باسم أوموجا. وكان معروضاً على اللجنة أيضاً التقرير المرحلي السنوي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/69/158)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦.

٢ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقريرين المشار إليهما أعلاه، اجتمعت مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ومدير مشروع أوموجا وغيرهما من ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها برودود خطية وردت في ٢٨ تشرين



الرجاء إعادة استعمال الورق

051114 051114 14-63776 (A)



الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأجرت اللجنة أيضا تبادلا للآراء مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.

٣ - ويفيد الأمين العام في تقريره بأن نظام أوموجا الأساس نشر في ١٤ عملية لحفظ السلام، وفي قاعدة الأمم المتحدة للوجسيتات في برينديزي، ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا (المجموعة ١) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي وقت لاحق، تم أيضا نشر نظام أوموجا الأساس في ١٤ من البعثات السياسية الخاصة، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (المجموعة ٢) في ١ آذار/مارس ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر شكل تجريبي لدمج عناصر نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسع ١ في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وعلى النحو المبين في الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ من التقرير المرحلي، ففي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، كان النظام يستخدم من نحو ٥ ٠٠٠ مستعمل لأغراض المعاملات، ويغطي ما مجموعه ٢٥٠ موقعا في ٣٢ بلدا. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن البيانات المالية لعمليات حفظ السلام قد صدرت في حينها، في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

٤ - ومن المعلومات المقدمة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات والأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المنظمة مرت بمشكلات أكثر بكثير مما كان متوقعا لدى اعتمادها حلا مركزيا متكاملا، يفرض إجراءات موحدة لتصرف الأعمال وأسلوب منسق للعمل. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق استقرار النظام في مرحلة ما بعد التنفيذ يتطلب المزيد من الوقت والجهد نظرا لحجم المشكلات التي تم التعرف عليها واتساع نطاقها وتعقيدها، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير ما تبقى من مراحل المشروع وزيادة احتياجات التنفيذ لها.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بأنه مع نشر نظام أوموجا الأساس في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (المجموعتان ١ و ٢)، أصبح النظام واقعا عمليا في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الصعوبات التي لقيها اعتماد الحل الجديد، ترى اللجنة أن النشر الأول واسع النطاق لنظام أوموجا يمثل معلما بارزا، وتعترف بالجهود المبذولة من أجل تحقيق هذا الإنجاز. ولا تزال اللجنة الاستشارية تعتبر النظام المركزي لتخطيط الموارد أداة لا غنى عنها من أجل تحديث العمليات الإدارية للأمم المتحدة، ولزيادة كفاءة وفعالية عمليات الأمم المتحدة، فضلا عن الحد من تجزئة أعمال الأمانة العامة.

٦ - ولكن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق من مدى المشكلات التي تمت مواجهتها في أعقاب النشر وخطورتها، ومن حجم الجهد المطلوب لحل هذه المشكلات، وما ينتج

عن ذلك من حالات تأخير ومن تصاعد التكاليف المتوقعة للمراحل المتبقية من المشروع. وتلاحظ اللجنة أنه لا تزال هناك تحديات ومخاطر رئيسية يجب التصدي لها على نحو استباقي. وتشدد أيضا على ضرورة التقيد بالجدول الزمني المنقح الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦ من أجل تنفيذ النطاق الكامل للمشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتوفير المكاسب النوعية والكمية المتوخاة. وتشير إلى أن هذا الجدول الزمني المنقح يعكس تأخيرا لمدة تزيد على ست سنوات بالمقارنة مع الهدف الأصلي لاستكمال تصميم وبناء ونشر النظام بحلول نهاية عام ٢٠١٢ (انظر A/62/510/Rev.1، الفقرة ٤٠).

٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب تصميم وبناء ونشر المراحل المتبقية من المشروع، وأن يكفل الإدارة الصارمة للجدول الزمني لتنفيذ المشروع ولتكاليفه. وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبقي قيد الاستعراض المستمر كفاية حوكمة المشروع والرقابة عليه وإدارة مخاطره، فضلا عن مستوى التعاون والتنسيق على نطاق الأمانة العامة.

## ثانيا - التقرير المرحلي السنوي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد

٨ - يتضمن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/69/158) النتائج والتوصيات التي خلص إليها المجلس عقب مراجعته السنوية الثالثة للحسابات. وهو يبين حالة المشروع حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، ويعكس أيضا المعلومات المستكملة التي قدمتها الأمانة العامة حتى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٩ - وقيّم مجلس مراجعي الحسابات في تقريره، عمليات البدء في تنفيذ نظام أوموجا الأساس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ويعرض النتائج التي خلص إليها في المجالات التالية: (أ) بدء التنفيذ؛ (ب) إدارة المشروع على نحو يكفل تنفيذه بنجاح، بما في ذلك استخدام الدروس المستفادة من بدء تنفيذ مرحلة أوموجا الأساس؛ و (ج) الحوكمة، وإدارة المشروع، وإدارة المكاسب المتحققة. وتشثي اللجنة الاستشارية على المجلس لاستمراره في تقديم تقارير تتسم بالشمولية والجودة العالية عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد. وترى اللجنة أن قيام المجلس بالتقييم المستقل للمشكلات الرئيسية التي يواجهها المشروع والإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة ييسر كثيرا اتخاذ الأمانة العامة للقرارات بشأن هذا المشروع المعقد.

١٠ - وترد في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير ملاحظات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالنتائج المحددة التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات.

ثالثا - التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد

ألف - حوكمة المشروع والرقابة عليه

١١ - تناقش مسائل حوكمة المشروع والرقابة عليه في الفقرات من ٢ إلى ١٩ من التقرير المرحلي. ويشار إلى أن الأمين العام يواصل قيادته للمشروع بطريقة استباقية، إلى أن المشروع استفاد من نموذج الحوكمة المعزز المبين في التقرير المرحلي الخامس، والذي يشمل ما يلي: (أ) لجنة الشؤون الإدارية في الأمم المتحدة، التي يرأسها رئيس مكتب الأمين العام، من أجل العمل على ضمان اتساق المشروع مع مبادرات الإصلاح الأخرى الصادر بها تكليف على نطاق المنظمة؛ و (ب) اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا، التي يرأسها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والجهة صاحبة المشروع، من أجل الإشراف على إدارة المشروع من الناحيتين الاستراتيجية والتشغيلية؛ و (ج) اتفاقات كبار المديرين مع الأمين العام لضمان التزام الإدارات والمكاتب بالنجاح في تنفيذ مشروع أوموجا وتحقيق فوائده الموعودة. ويشار أيضا إلى تعزيز مفهومي الجهة صاحبة العملية والشراكة بين مشروع أوموجا ورؤساء الإدارات والمكاتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحيث يتضمنان أنشطة مثل رصد التقدم الذي تحرزه الجهات المعنية على صعيد استخدام سجلات قياس الإنجاز الموحدة، وعقد الاجتماعات الدورية بين الجهات صاحبة العمليات ورئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات.

١٢ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه على الرغم من استجابة اللجنة التوجيهية الفورية باتخاذها لقرارين ضروريين بإنشاء فرقة عمل للتصدي للمشاكل الناشئة وإعادة صياغة الجدول الزمني لتنفيذ المشروع، فقد اتخذ هذان القراران دون توافر معلومات جيدة بشأن آثارهما المتعلقة بالتكاليف. وما برح المجلس يؤكد على ضرورة تحسين المعلومات والتقييمات من أجل دعم اتخاذ القرارات من جانب اللجنة التوجيهية (A/69/158)، الفقرتان ٧٣-٧٤).

١٣ - وتؤكد اللجنة الاستشارية على أن التعاون الوثيق على نطاق الأمانة العامة سيكون ضروريا لضمان التحقيق الكامل لأهداف المشروع في إحداث تحول في أساليب تصريف الأعمال. وبالنظر إلى الأثر المحتمل الناتج عن عدم الجاهزية المؤسسية، والمترب

على الجدول الزمني للمشروع وتكاليفه، تؤكد اللجنة مجدداً على ضرورة إسناد الملكية والإخضاع للمساءلة بوضوح في ما يتعلق بأنشطة الجاهزية للأعمال. وتشدد بصفة خاصة على أهمية استمرار التزام كبار المديرين بالنجاح في تنفيذ مشروع أوموجا، كل في مجال اختصاصه، بما في ذلك التزامهم بالمسؤولية وخضوعهم للمساءلة عن كفاءة أنشطة الجاهزية المؤسسية، واعتمادهم عمليات موحدة لتصرف الأعمال، وقيامهم بتنفيذ كل ما يتصل بذلك من قرارات السياسة المركزية، وتحقيق الفوائد. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن اتفاقات كبار المديرين مع الأمين العام تشمل الأهداف والإنجازات المتوقعة ومقاييس الأداء المتصلة تحديداً بتنفيذ مشروع أوموجا.

١٤ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٢٤٦/٦٧ أن يرصد عن كثب مدى كفاية وفعالية هياكل الإدارة وصنع القرار وإدارة المخاطر في المشروع، وكذلك مستوى التعاون والتنسيق على نطاق الأمانة العامة، وأن يُسارع إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، عند الاقتضاء. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يتخذ، عند الاقتضاء، إجراءات لمواصلة تعزيز الملكية والمساءلة من أجل نجاح المشروع.

#### تنفيذ توصيات هيئات الرقابة

١٥ - ترد معلومات مستكملة متعلقة بتنفيذ توصيات هيئات الرقابة في الفقرات من ١١ إلى ١٨ من التقرير المحلي. وكما هو مبين، فمن بين التوصيات الثلاث عشرة التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الأول، نفذت ٣ توصيات في عام ٢٠١٢، ونفذت توصيتان إضافيتان في عام ٢٠١٣، ويجري تنفيذ ٥ توصيات، ولا تزال توصية واحدة تنتظر البدء في التنفيذ، وأغلق المجلس توصيتين. وبالنسبة للتوصيات الثلاث عشرة التي أصدرها المجلس في تقريره الثاني، يجري تنفيذ ٦ توصيات، وينتظر بدء تنفيذ ٤ توصيات، وأغلق المجلس ٣ توصيات. ويقدم المجلس تعليقات عن حالة تنفيذ توصياته في مرفق تقريره (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٠-٣١ من الموجز) ويلاحظ المجلس أن هناك إجراءات اتخذت استجابة لتوصياته السابقة بشأن تحقيق الفوائد، وحوكمة المشروع وإدارة المخاطر، والتخطيط المتكامل للمشروع واستراتيجيته التجارية. ويؤكد المجلس مجدداً في تقريره الحالي ١٦ توصية من توصياته السابقة التي نفذت جزئياً أو لم تنفذ، ويقدم ٥ توصيات جديدة إضافية تتعلق بالجدول الزمني للمشروع، والميزانية، وتقييمات الجاهزية، والجهات صاحبة العمليات، وإدارة التغيير وخطط تحقيق الفوائد (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ من الموجز).

١٦ - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن توصيتين رئيسيتين قدمهما مكتب خدمات الرقابة الداخلية بقيتا غير منفذتين حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٧ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تنفيذ توصيات هيئات الرقابة من أجل معالجة أوجه الضعف المستمرة وكفالة إتمام المشروع بنجاح وتحقيقه لأهدافه. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينفذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة على وجه السرعة.

باء - نشر نظام أوموجا الأساس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

#### التحديات والدروس المستفادة

١٨ - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه في أعقاب تنفيذ نظام أوموجا الأساس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، سرعان ما شهدت المنظمة عددا من المشاكل فاق المتوقع بكثير. ويُقدم موجز للمشاكل المحددة في الفقرات من ٢٣ إلى ٣٣ من تقرير المجلس. فعلى سبيل المثال، لم يعتمد الموظفون عمليات تصريف الأعمال الجديدة وكانوا يستخدمون حلولا بديلة، لا سيما في العمليات المالية البالغة الأهمية، مما أدى إلى حدوث تراكم للوثائق المالية المفتوحة المتعلقة بالتسويات المصرفية، والحسابات المستحقة الدفع، والتصديق على كشوف المرتبات. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها أن الحلول البديلة استخدمت بالأساس من أجل إعداد وثائق الحسابات المستحقة الدفع و/أو المدفوعات بسبب صعوبات نجمت عن الإدارة المركزية لسجلات البيانات المرجعية للشركاء في الأعمال التي يجب إعدادها في النظام لكل نوع من الكيانات التي تقوم بمعاملات تجارية مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الموظفون، والمتعاقدون، والبائعون، والدول الأعضاء، والسلطات المحلية، والشركاء المنفذون. ولأن قرار مَرَكزة إدارة شؤون الشركاء في الأعمال اتخذ قبل وقت قصير من النشر، لم تكن بعثات حفظ السلام مستعدة لاستخدام العملية من أجل إعداد الوثائق المتعلقة بالشركاء في الأعمال في نظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، لم تكن بعثات حفظ السلام واعية بوجود عمليات مُعجَّلة لإعداد عدد كبير من وثائق الحسابات المستحقة الدفع باستخدام عمليات تحميل الصحائف الجدولية بدلا من القيام بذلك باستخدام المعاملات الفردية. واستنتجت خطأ أن عملية نظام أوموجا ستستغرق وقتا أطول من اللازم وتوقفت عن طلب إعداد سجلات البيانات المرجعية للشركاء في الأعمال.

١٩ - وترد معلومات إضافية عن التحديات التي تُواجه بعد نشر نظام أوموجا الأساس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في الفقرات من ٤١ إلى ٤٦ من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام إلى أن التحديات تتعلق بالأساس بقدرة المنظمة على القيام بسهولة باعتماد نموذج تشغيلي موحد. ويفرض نظام أوموجا، بوصفه نظاماً مؤسسياً، طريقة منسقة للقيام بالأعمال بطرق موحدة لأداء العمل. غير أنه قبل نشر نظام أوموجا، لم يكن هناك نموذج تشغيلي واحد في الأمانة العامة، إذ تطور عمل كل كيان بشكل مختلف على مر السنين وكان هناك تباين في تسلسل الإجراءات وأنماط العمل، واختلاف في تطبيقات السياسات، وفي مخططات الحسابات، وفي حلول تكنولوجيا المعلومات المعتمدة محلياً، وفي جودة البيانات. وتبين أن ما افترضته الأمانة العامة من أن بعثات حفظ السلام متجانسة نسبياً وأن تنفيذ النظام في عمليات حفظ السلام سيكون أقل تعقيداً كان غير صحيح.

٢٠ - ويحدد المجلس أربعة دروس رئيسية مستفادة من تنفيذ نظام أوموجا الأساس في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة: (أ) لم تركز المنظمة بما يكفي على التدريب العالي الجودة للموظفين في مجالات العمليات الموحدة لتصريف الأعمال وأساليب العمل الجديدة ولم تخصص له الموارد الكافية؛ (ب) لم يحدد النهج المستخدم لتقييم الجاهزية المؤسسية حجم المشاكل التي يلزم معالجتها قبل بدء التنفيذ؛ (ج) بذل جهد جماعي على كامل نطاق المنظمة هو شرط أساسي لنجاح تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد؛ (د) يعيق التحقيق الكامل لأهداف المشروع عدم وجود نموذج تشغيلي واضح مستهدف بالنسبة للأمم المتحدة (انظر الوثيقة A/69/158، الفقرات ٢٠-٢٣ من الموجز).

٢١ - ويشير الأمين العام إلى أن مبادرتين رئيسيتين أطلقنا في أوائل عام ٢٠١٤ للتصدي للمشاكل التي ووجهت ومراعاة الدروس المستفادة من نشر نظام أوموجا الأساس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة: (أ) إنشاء فرقة عمل معنية باستعراض فترة ما بعد التنفيذ للقيام باستعراض اعتماد نظام أوموجا الأساس، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية، وتقديم التوجيه بشأن التدابير الوقائية اللازمة لتعزيز الخطة من أجل عمليات النشر في المستقبل؛ (ب) إنشاء أكاديمية لنظام أوموجا لإيجاد خبرة أكبر بنظام أوموجا على نطاق المنظمة بأسرها (انظر الفقرات ٣٢-٣٧ أدناه). وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن جهود فرقة العمل ووجهت نحو إنجاز المتأخر من البنود المفتوحة وكذلك تحديد الأسباب الجذرية للمشاكل وتوفير استجابة شاملة لمنع تكرار وقوع المشاكل ذاتها.

٢٢ - ويقدم الجدول ٢ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات التقييم الرفيع المستوى لفرقة العمل لـ ٢٤ مشكلة حرجة وخطط تصحيحها (انظر أيضاً الفقرات ٢٣-٢٩)، تم تجميعها

تحت الفئات التالية: المساءلة والملكية؛ والسياسات؛ والتدريب وتبادل المعارف؛ والمجال التقني؛ وإدارة التغيير والاتصالات؛ والعمليات. ويشير المجلس إلى أن المشاكل المحددة وآثارها تتسم بالخطورة، وأن التدابير اللازمة لحل المشاكل تطلبت بذل مستوى عالٍ من الجهد خلال فترة قصيرة من الزمن. وشملت التدابير التصحيحية توضيح السياسات والأدوار وإجراءات التشغيل ومسؤوليات الإبلاغ؛ والقيام بإجراءات لمعالجة بنود الدعم المفتوحة؛ وإيجاد حلول للمشاكل في الوصلات البيئية مع التطبيقات الحرجة المطورة محلياً؛ وتعزيز فهم الموظفين والإدارة للنموذج التشغيلي الجديد وطرق تصريف الأعمال.

٢٣ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ١٨ من بين المشاكل الحرجة الـ ٢٤ التي حددتها فرقة العمل قد حلت بالكامل. ويجري العمل على حل المشاكل الست المتبقية، التي تشمل إيجاد حلول لسد الثغرات في الإبلاغ؛ وتدريب خبراء العمليات المحليين في الميدان وخبراء العمليات في المقر لتسلم مهمة دعم نظام الإنتاج من فريق نظام أوموجا؛ واستعراض كل قوائم مستخدمي النظام لضمان احترام الفصل بين الواجبات وتفويض الصلاحيات. وعلاوة على ذلك، حدد ما يزيد على ١٨٠ مهمة متعلقة بإعادة هندسة طرق تصريف الأعمال.

٢٤ - ولا يزال يساور اللجنة الاستشارية قلق إزاء الطابع الخطير والنظمي للمشاكل التي ظهرت في مرحلة ما بعد التنفيذ. ومع ذلك، فهي تلاحظ أن الأمانة العامة اعتمدت نهجاً منظماً للتصدي للمشاكل الجذرية، الأمر الذي يتوقع أن ييسر عمليات نشر نظام أوموجا في المستقبل (انظر الفقرة ٢٩ أدناه). وتوصي اللجنة الاستشارية الأمين العام بأن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات مستكملة ومفصلة عن حالة المشاكل المحددة والأنشطة المضطلع بها لحلها.

٢٥ - وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بتفاصيل إضافية عن نتائج الدراسة الاستقصائية لرضا المستخدمين في عمليات حفظ السلام التي أجريت في آذار/مارس ٢٠١٤ لتقييم تجارب المستخدمين النهائيين في استعمال نظام أوموجا منذ نشره في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (انظر الوثيقة A/69/385، الفقرة ٣٠)، ويرد موجز لها في المرفق ١ لهذا التقرير.

#### جيم - الجدول الزمني المنقح للنشر

٢٦ - أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بسبب نقص كبير في خبراء العمليات المدربين في العديد من البعثات، طلب من فريق أوموجا والجهات صاحبة العمليات أن تواصل دعم

تثبيت النظام بعد مرحلة النشر في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة عوض التحضير لعمليات نشر جديدة. وعلاوة على ذلك، كان من اللازم إيجاد حل لعدة مجالات حرجة من التغييرات الوظيفية المتعلقة بالتكامل والأعمال التحضيرية التنظيمية من قبل وحدات الأعمال قبل القيام على نحو مسؤول بزيادة نشر النظام. ويشير الأمين العام إلى أنه في ضوء الحالة التي كانت قائمة، قررت اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا أنه من أجل ضمان تنفيذ ناجح، لا بد من تنقيح الجدول الزمني للنشر في كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة غير المعنية بحفظ السلام.

٢٧ - ويقدم الأمين العام، في الفقرات من ٥١ إلى ٥٨ من التقرير المرحلي (انظر أيضا الجدول ١)، معلومات عن الجدول الزمني المنقح للنشر الذي اقترحه. وباختصار: يقترح نشر وحدة نظام أوموجا لإدارة العقارات في جميع المكاتب والإدارات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ ومن المتوقع أن ينشر نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسع ١ معا في شكل نظام أوموجا متكامل، مبدئياً في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في كيانات المجموعة ٣<sup>(١)</sup> وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في كيانات المجموعة ٤<sup>(٢)</sup>؛ ويتوقع أن ينفذ نظام أوموجا الموسع ١ في عمليات حفظ السلام/البعثات السياسية الخاصة من أجل الموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن خطة النشر المنقحة تعكس تأجيل التقليص المزمع لحجم فريق المشروع وأن لها أثراً على الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٥ وعلى المستوى العام للميزانية المعتمدة (انظر الفقرات ٨٠-٨٢ أدناه).

٢٨ - ولدى الاستفسار، قُدِّم للجنة الاستشارية تسلسل زمني لتوقعات التكاليف حسب السنة بالنسبة لمشروع أوموجا، ويرد بيان هذا التسلسل في المرفق الثالث لهذا التقرير.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن المشروع لا يزال يشهد تأخيرات جديدة في الجدول الزمني للمشروع وزيادة في الاحتياجات من التمويل سنوياً وتشدد على الحاجة إلى منع وقوع أي تأخير آخر أو أي ارتفاع إضافي في التكاليف. وتشير

(١) مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (عما في ذلك مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بصفتها الجهتان المقدمتان للخدمات للمكتب)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(٢) مقر الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمحكمتان الدوليتان، وفي عمليات حفظ السلام/البعثات السياسية الخاصة (مرحلة أوموجا الموسع ١) للموظفين الدوليين.

اللجنة إلى احتمال أن يؤدي أي انزلاق إضافي إلى الفشل في الالتزام بالجدول الزمني للتنفيذ الذي وافقت عليه الأمانة العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦، للقيام بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بإكمال تصميم وبناء ونشر نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسع ١. وتتوقع اللجنة أن يضمن الأمين العام التطبيق الكامل للدروس المستفادة من نشر نظام أوموجا الأساس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة خلال عمليات التحضير لعمليات نشر نظام أوموجا المقبلة كي يكفل، على وجه الخصوص، الجاهزية المؤسسية للكيانات المنفذة قبل بدء التنفيذ وامتلاك المديرين والموظفين للمهارات المطلوبة وتلقيهم للتدريب اللازم لاعتماد الطرق الموحدة لتصريف الأعمال والتكيف مع أساليب العمل المتجانسة. وتشدد أيضا على الحاجة إلى مراعاة التحديات المحددة التي ينطوي عليها نشر نظام أوموجا في كيانات المجموعتين ٣ و ٤ التي قد تختلف عن تلك التي تواجه في عمليات حفظ السلام، وتكيف أي تدابير تصحيحية وفقا لذلك (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه). وتذكر اللجنة بما أورده الأمين العام بأنه لم يتم بعد تحديد تكييفات أساسية في رموز البرامجيات الرئيسية للنظام المركزي لتخطيط الموارد، (A/65/389) وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل الحد من أي تكيف للنظام المركزي الأساسي لتخطيط الموارد (انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٢، الفرع الثاني، الفقرات ١٢-١٥)<sup>(٣)</sup>. وينبغي أن يُطلب أيضا إلى الأمين العام أن يضمن تطبيق الكيانات المنفذة للطرق الموحدة لتصريف الأعمال دون اللجوء إلى أي حلول بديلة كما كان الحال بعد نشر نظام أوموجا في عمليات حفظ السلام (انظر الفقرة ١٨ أعلاه).

٣٠ - وتؤكد اللجنة كذلك على الحاجة إلى ضمان أن تكون الأدوار والمسؤوليات وتفويضات الصلاحيات محددة بوضوح، وأن تدعم الطرق الموحدة لتصريف الأعمال الاحتياجات التشغيلية للكيانات المنفذة وأن تواءم السياسات الداخلية والإجراءات التشغيلية الموحدة بالشكل المناسب مع حل نظام أوموجا.

٣١ - وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب الجدول الزمني للمشروع وتكاليفه من أجل ضمان الكشف عن المشاكل كلها في الوقت

(٣) أشار الأمين العام في تقريره المرحلي الثاني إلى أن النظام المركزي لتخطيط الموارد يمكن استكماله ببرامج خارجية، أو "وصلات فرعية"، لتوفير مهام إضافية لتقديم حل أمثل ملائم للأمم المتحدة في المجالات التي لا تستجيب فيها الخصائص الوظيفية للنظام المركزي لتخطيط الموارد لشروط الأمم المتحدة. ويمكن أن "تكمل" هذه "الوصلات الفرعية" النظام المركزي لتخطيط الموارد أو "تضاف إليه" من دون تغيير البرامجيات الأساسية للنظام ولن تؤثر تلك الوصلات الفرعية على استكمالات البرامجيات في المستقبل وسيكون تعهدها أقل تكلفة من إجراء تكييفات (انظر الوثيقتين A/65/389؛ و A/65/576).

المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية فوراً وتفادي زيادات إضافية في تكاليف المشروع.

٣٢ - وتشير اللجنة إلى أنه وفقاً للبرنامج الزمني المنقح، يظل تاريخ الانتهاء من مرحلة تصميم نظام أموجا الموسع ٢ الذي يشمل ١٣٣ عملية، دون تغيير، أي نهاية عام ٢٠١٥. وتذكر اللجنة بأن نظام أموجا الموسع ٢ يشمل بعض العمليات التي هي أكثر تعقيداً والتي ينبغي تنفيذها مثل وظائف صياغة الميزانية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والتخطيط والبرمجة التي ستكون أيضاً أصعب في التنفيذ من حيث إدارة التغيير، والمواءمة، وإحداث تحول في أساليب العمل (انظر الوثيقة المرفق الرابع). وبالنظر إلى ما سبق، ومع مراعاة الصعوبات والتأخيرات التي تُواجهه أثناء تصميم نظام أموجا الأساس ونظام أموجا الموسع ١ (انظر الفقرة ٧٨ أدناه)، تشدد اللجنة الاستشارية على أن تصميم نظام أموجا الموسع ٢ يجب أن يتم في غضون الإطار الزمني المقرر من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للمشروع برمته بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ حسب ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦ وكذلك تفادي أي ارتفاع إضافي في التكاليف. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة أن تبدأ مرحلة تصميم نظام أموجا الموسع ٢ في الوقت المحدد وأن تستند إلى تحليل واف لطرق أداء العمل التي يتعين إعادة هندستها. وينبغي له أيضاً أن يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تقريره المرحلي المقبل.

#### دال - أكاديمية أموجا

٣٣ - على النحو المشار إليه أعلاه، يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن أحد أهم الدروس التي يجب استخلاصها من بدء مرحلة أموجا الأساس هو أن المنظمة لم تول ما يكفي من الاهتمام والموارد للتدريب العالي الجودة للموظفين على العمليات الموحدة لتصريف الأعمال وأساليب العمل الجديدة. ويلاحظ المجلس أن التقديرات الأصلية لتكاليف التدريب في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بلغت ٣٧ مليون دولار، لكن التكاليف انخفضت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٧,٤ مليون دولار (٢ في المائة من الميزانية العامة للمشاريع). كما حددت فرقة عمل أموجا ٤ مسائل بالغة الأهمية تتعلق بالتدريب وتبادل المعارف، ولاحظت أن المستعملين النهائيين ليسوا ملمين تماماً بأداء نظام أموجا.

٣٤ - ويشير الأمين العام إلى أن أكاديمية أموجا قد أنشئت لمعالجة أوجه الضعف التي جرى تحديدها واكتساب درجة أكبر من الخبرة بنظام أموجا على نطاق المنظمة بأسرها. ووضعت استراتيجية شاملة للتدريب لتوفير برامج تدريب مخصصة للمديرين وخبراء العملية على مختلف المستويات (انظر A/69/385، الفقرتان ٥١ و ٥٢). بالإضافة إلى ذلك، يُقترح

زيادة الاعتماد المخصص لاحتياجات التدريب لعام ٢٠١٥، في إطار تكاليف الموظفين الأخرى بمبلغ ٧ ٤٢٥ ١٠٠ دولار لتغطية الاحتياجات لمشاركة الخبراء المتخصصين في البرنامج التدريبي، ومبلغ ٣ ٥٧٠ ٠٠٠ دولار من أجل مشاركة ٢٠ خبيراً إضافياً من خبراء العمليات في البرنامج التدريبي.

٣٥ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة المذكورة أعلاه البالغة حوالي ١١ مليون دولار لأنشطة التوعية والتدريب في إطار تكاليف الموظفين الأخرى ستصل بميزانية أنشطة التدريب وأكاديمية أوموجا للفترة حتى نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٢٦ مليون دولار، الذي كان يعتبر مبلغاً كافياً للأنشطة المتوخاة. وبالإضافة إلى زيادة الميزانية، يقوم فريق أوموجا بتنقيح استراتيجية التدريب لمعالجة أوجه الضعف التي تم تحديدها خلال عملية نشر نظام أوموجا السابقة، استناداً إلى الدروس المستفادة. فعلى سبيل المثال، يجري النظر حالياً في استعراض استراتيجية تنفيذ التدريب لتشمل المزيد من التدريب العملي وزيادة الفرص المتاحة لمشاركة المستخدمين والمدربين في المرحلة السابقة لنشر أنشطة من قبيل الاختبار وتنقية البيانات، مما سيشجع مزيداً من الاطلاع على حل أوموجا. ويتوخى فريق أوموجا أيضاً إجراء جولتين من التدريب: الأولى قبل نشره، والثانية بعد بضعة أشهر من نشره، بعد أن يطلع المستخدمون النهائيون على هذا الحل بصورة أفضل.

٣٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن الزيادة في ميزانية التدريب ستتيح توسيع نطاق الأنشطة التدريبية التي تضطلع بها أكاديمية أوموجا، وإدخال تحسينات على برامج التدريب على النحو التالي: (أ) إيلاء أولوية التدريب لتدريب الخبراء في الإدارات/مكاتب الجهات صاحبة العمليات؛ (ب) إنشاء برامج تعلم محددة الهدف مخصصة للمدربين وخبراء العمليات، وخبراء العمليات المحليين؛ (ج) زيادة التدريب على العمليات من بدايتها إلى نهايتها لتحسين فهم طبيعة حل متكامل والصلات القائمة بين المجالات الوظيفية؛ (د) تعزيز الاستثمار في تدريب خبراء العمليات المحليين عن طريق إشراكهم في أنشطة النشر (من قبيل اختبار جاهزية البيانات) قبل تدريبهم على كيفية تدريب المستعملين الآخرين؛ (هـ) إنشاء برنامج تأهيل استناداً إلى اختبارات تقييم صارمة.

٣٧ - وفيما يتعلق ببرنامج التدريب المخصص للمدربين، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يهدف إلى نشر الوعي وتسوية انضمام جميع المدربين من أجل اعتماد نموذج تشغيلي مختلف. وقدمت بالفعل دورات تدريبية لمدة أسبوع في عنتيبي لـ ٣٨ مديراً على أساس تجريبي، ودورات تدريبية لمدة يوم واحد لـ ١٨ مديراً في نيويورك، ومن المقرر إجراء دورات تدريبية

أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم مدير مشروع أوموجا عقد جلسات ثنائية في أكاديمية أوموجا مع رئيس كل كيان من الكيانات التي تقوم بنشره.

٣٨ - وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية كفاءة تقديم دورات تدريبية مناسبة إلى جميع المستخدمين من خلال أنسب الأساليب بأكثر الطرق الممكنة فعالية من حيث التكلفة. وتلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة حالياً لتعلم الدروس المستخلصة من عمليات نشر نظام أوموجا السابقة، وتحسين نوعية وفعالية برامج التدريب وتوسيع نطاق تقديم التدريب إلى فئات أوسع نطاقاً. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير شامل عن أنشطة التدريب في التقرير المرحلي المقبل، بما في ذلك معلومات عن احتياجات التدريب، واستراتيجية التدريب، وبرامج التدريب والتدريب المقدم. وينبغي أيضاً أن يُطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم وتقديم تقارير عن فعالية برامج التدريب، بما في ذلك مساهمتها في معالجة مواطن الضعف في الجاهزية التنظيمية وفي اعتماد عمليات موحدة لتصريف الأعمال وأساليب جديدة للعمل بعد نشر مرحلة أوموجا الأساس في بعثات حفظ السلام.

#### هاء - إدارة المشاريع

٣٩ - يؤكد الأمين العام أنه تم تعزيز قدرة إدارة المشاريع والتخطيط المتكامل، وأن الرصد والإبلاغ عن المنجزات المستهدفة للمشروع والعالم الرئيسية وتوقعات الميزانية مقابل النفقات المستحقة. ويلاحظ المجلس أن بعض التقدم قد أحرز في وضع خطة مشروع تتيح رصد التقدم العام المحرز فيما يتعلق بالنفقات رسداً أفضل (المرجع نفسه، الفقرات ٧٧-٧٩)، إلا أنه يلاحظ أن الإجراءات المتخذة لتعزيز القدرة على إدارة المشاريع لا توازي التعقيد المتزايد ومطالب المشروع المتزايدة.

٤٠ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتحسينات المبلغ عنها. وتشدد على أهمية تطبيق المبادئ والممارسات السليمة لإدارة المشاريع لضمان استخدام الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز تخطيط مشروع أوموجا وإدارته، مع مراعاة ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات (انظر الفقرات ٦٧-٧٠ أدناه).

## واو - تحقيق الفوائد

٤١ - يُتوقع أن يسفر تنفيذ مشروع أوموجا عن فوائد نوعية وكمية على حد سواء، على نحو ما نوقش في التقارير المرحلية السابقة المقدمة من الأمين العام<sup>(٤)</sup>. ويُتوقع أيضاً جني فوائد من المبادرات الأخرى لإصلاح الإدارة الجارية حالياً، من قبيل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أو التي سيتم اقتراحها، من قبيل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

## الفوائد النوعية

٤٢ - في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من التقرير المرحلي، يقدم الأمين العام معلومات عن عدد من التحسينات الملموسة بالفعل بعد العمليات الأولى لنشر نظام أوموجا، وعن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الطويلة الأجل. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن التحسينات التي لوحظت بالفعل تتعلق، في جملة أمور، بما يلي: (أ) وضع نهج مركزي منظم لتتقنية وتعزيز وتوحيد البيانات المرجعية من النظم القديمة وقواعد البيانات على نطاق الأمانة العامة؛ (ب) تنفيذ فهرس مركزي للسلع والخدمات يمكن من تبسيط عملية الشراء، وعمليات سلسلة الإمدادات؛ (ج) وضع جدول بياني شامل ومركزي للحسابات يمكن من إجراء تحليل متسق للبرامج على نطاق المنظمة؛ (د) النشر المبكر لوحدة العقارات التي تسهل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (هـ) التنفيذ على نطاق المؤسسة لنموذج الدعم في مرحلة ما بعد التنفيذ لتقديم الدعم بشأن المسائل الوظيفية والتقنية. ويشير الأمين العام أيضاً إلى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل من قبيل تعزيز الشفافية، والعمليات الإدارية الموحدة، وإمكانية الحصول على معلومات أفضل، وتوافر هيكل تنظيمي مستكمل يظل متوافقاً تماماً مع هيكل الميزانية، ويضم جميع الموظفين في المنظمة، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بتدريب الموظفين الذين يغيرون وظائفهم نتيجة أساليب العمل الموحدة على نطاق الأمانة العامة.

٤٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية باهتمام المعلومات المقدمة بشأن التحسينات النوعية التي لوحظت في أعقاب نشر مشروع أوموجا. وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في خطط تحقيق الفوائد معلومات شاملة عن الفوائد النوعية التي ينبغي تحقيقها، بما في ذلك بشأن استخدام البيانات والمعلومات لتعزيز عملية صنع القرار فضلاً عن إدخال تحسينات في عمليات المنظمة وفي تنفيذ البرامج.

(٤) انظر الوثيقة A/64/380، الفرع الثاني؛ والوثيقة A/65/389 الفرع الثاني؛ والوثيقة A/66/381، الفرع الرابع - دال.

## الفوائد الكمية

٤٤ - ترد المعلومات المتعلقة بتحقيق الفوائد الكمية في الفقرات من ٥٨ إلى ٦٢ من التقرير المرحلي. ويشير الأمين العام إلى أنه تبين أن تنقيح الجدول الزمني للنشر لن يؤثر على قيمة وتوقيت المنافع الكمية المتوقعة التي سبق الإبلاغ عنها. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن أصحاب العملية ورئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات لا يزالون ملتزمين بتحقيق الفوائد الكمية الشاملة التي تتراوح بين ١٤٠ مليون دولار إلى ٢٢٠ مليون دولار على أن تتحقق بشكل متزايد على مدى عدة سنوات في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. ويشير الأمين العام في الفقرة ٦١ من تقريره المرحلي إلى أن الفوائد المقدرة لعام ٢٠١٧ البالغة ٣٠ مليون دولار سوف تظهر في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وكذلك لعمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٧ التي ستعكس الفوائد المقدرة بمبلغ ٥١,٤ مليون دولار في ميزانيتها المقترحة للفترة المقابلة.

٤٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقديرات الفوائد الكمية حُسبت مبدئياً في عام ٢٠٠٩، وعُرضت في التقرير المرحلي الأول عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/64/380). وطلبت اللجنة، للعلم، التقديرات المستكملة للفوائد معدلة حسب الأسعار الحالية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقديرات الأولية للفوائد حُسبت على أساس المنهجية المعروضة في المرفق الأول للتقرير المرحلي الأول (A/64/380) وأن أصحاب العملية سيضعون خططاً محددة قابلة للتحقيق ومحددة زمنياً لتحقيق الفوائد وذلك بالمشاركة مع كل كيان تنفيذي على أساس خطة كل منها لإحداث تحول في أساليب تصريف الأعمال (انظر الفقرة ٤٨ أدناه).

٤٦ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام عرض في تقريره المرحلي الرابع (A/67/360) استراتيجية منقحة للنشر وهيكلًا معززا للإدارة، يتضمن، فيما يتضمن، إسناد المسؤولية لأصحاب العملية وإخضاعهم للمساءلة من أجل تحقيق الفوائد. وأشار الأمين العام إلى أن مسألة الفوائد تقوم على افتراضات سيتعين التحقق من صحتها مع مرور الزمن نظراً لأنها تستند إلى بيانات مرجعية غير مستكملة، وبسبب الاختلاف الكبير في نماذج العمل القائمة "بجالتها الراهنة" على نطاق كيانات الأمانة العامة (انظر A/67/565، الفقرة ٦٠؛ و A/67/360 الفقرة ٤٧). وأشار كذلك إلى أن كل كيان يستعد لتنفيذ نظام أموجا، سيجري تحليلاً متعمقاً للتحول الحاصل في أساليب تصريف أعماله تحديداً كجزء من خطة جاهزته التنظيمية قبل ستة أشهر من نشرها، وتحسين وتحديد كم تقديرات الفوائد استناداً إلى توجيهات أصحاب العملية. وفي سياق مراجعة الحسابات

الثانية التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات بشأن نظام أوموجا (A/67/151)، أوصى المجلس بأن تعتمد الأمانة العامة نهجاً متسقاً لتحقيق الفوائد التالية: (أ) اعتماد فئات واضحة للفوائد النوعية والكمية؛ (ب) كيفية قياس مختلف فئات الفوائد؛ (ج) وضع خطة لتحقيق مختلف الفوائد؛ (د) عملية لرصد الفوائد والتصديق النهائي على تحققها. وفي القرار ٦٧/٢٤٦، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعيد تقييم نموذج الفوائد وأن يضع خططاً واضحة لتحقيق الفوائد في بداية عملية التنفيذ وتقديم تقرير عن ذلك في تقريره المرحلي السنوي المقبل.

٤٧ - وفي التقرير الأخير لمجلس مراجعي الحسابات (A/69/158) يلاحظ المجلس أن الأمانة العامة لم تكمل بيانها المتعلقة بالفوائد وخطط تحقيق الفوائد ولم تضع خطوط أساس لقياس التحسينات. وتواصل التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج متسق ومنهجية صارمة لتقدير الفوائد. ويلاحظ المجلس أيضاً أن مكتب إدارة الموارد البشرية قد أحرز تقدماً أكبر في وضع منهجية عملية لتقدير أثر نظام تخطيط الموارد في المؤسسة على أساس كل كيان، تلك المنهجية التي ستستخدم لحساب الفوائد في جميع الكيانات التي توجد مقرها في نيويورك.

٤٨ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق من عدم كفاية التقدم المحرز في وضع خطط تحقيق الفوائد، ومن عدم تقديم المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة بعد (انظر الفقرة ٤٦ أعلاه). وترى اللجنة أن المعلومات المحددة عن الفوائد المتوقعة في كل مجال من المجالات كان ينبغي عرضها على الجمعية العامة قبل نظرها في أثر تحقيق الفوائد على الميزانية، من أجل إتاحة الوقت الكافي لإجراء مداولاتها ومن أجل دعم اتخاذ قرارات مستنيرة في هذا الصدد. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعجل بإعداد خطط تحقيق الفوائد وأن يقدم إليها معلومات موضوعية ومحددة بشأن الفوائد الكمية المتوقعة في كل مجال من تلك المجالات كي تنظر فيها، بما في ذلك تفاصيل عن الكيفية التي من المتوقع تحقيق الفوائد بها، وكذلك بشأن المنهجية المستخدمة لتقدير تلك الفوائد. وينبغي للمعلومات المطلوب تقديمها أن تبين بوضوح أن الفوائد يتعين أن تكون مستمدة بشكل مباشر من تنفيذ نظام أوموجا (انظر الفقرة ٤١ أعلاه). وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقديرات للفوائد محسوبة على أساس النفقات الفعلية بالأسعار الحالية (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه).

٤٩ - وفيما يتعلق بالخفض المقترح البالغ ٣٠ مليون دولار المتصل بتحقيق فوائد نظام أوموجا المقرر توزيعه على مختلف أجزاء الميزانية المعروضة في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة

لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/419)، تورد اللجنة الاستشارية المزيد من التعليقات بشأن هذه المسألة في تقريرها ذي الصلة.

#### زاي - الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر

٥٠ - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى حدوث تحسّن في عملية إدارة المخاطر، بما في ذلك الاستعراض المنتظم للمخاطر وتحديث سجل المخاطر، وزيادة سرعة الاستجابة والتقليص بشكل كبير من عدد القيود المفتوحة المدرجة في سجل المخاطر. وتشير إلى أنه على الرغم من أن اللجنة التوجيهية يُعرض عليها شهريا خرائط تبين مدى شدة كل جانب من جوانب المخاطر ومعلومات بشأن أكثر المخاطر إلحاحا، فإنها لا تتلقى أي معلومات بشأن الآثار المحتملة المتعلقة بالتكاليف المترتبة على المخاطر. ويشير المجلس أيضا إلى أنه مع القيام بنشر المشروع، تنشأ المزيد من المخاطر المتعلقة بالتأهب في مجالات الأعمال، الأمر الذي لا يمكن التخفيف من حدته إلا من خلال تقاسم المسؤولية والمساءلة عن إدارة المخاطر مع مجالات الأعمال (A/69/158، الفقرتان ٧٥ و ٧٦).

٥١ - وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لتحسين إدارة المخاطر. وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز عمليات إدارة المخاطر، بما في ذلك توفير معلومات أفضل من أجل دعم عملية اتخاذ القرارات من جانب اللجنة التوجيهية. وتؤكد اللجنة الاستشارية أيضا على ضرورة ضمان إسناد الملكية والمساءلة للملائمتين فيما يتعلق بإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها من أجل تجنب المزيد من التأخير وتساعد التكاليف إذا وقعت المخاطر بالفعل.

#### حاء - نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي

٥٢ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام في تقريره المرحلي الثاني (A/65/389) قد ذكر أن النتائج الأولية للتقييم الأولي لفرص تقديم الخدمات تُظهر أن الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد بشكل كبير سواء من تجميع الخدمات في مراكز الخدمات المشتركة أو بغية توحيد اتخاذ القرارات ووضع السياسات في مراكز الخبرة الرفيعة. وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة هذه الجهود، وعلى مواصلة بحث جدوى اتباع نهج على نطاق الأمانة العامة لتقديم الخدمات المشتركة، مشددة على أن أي تغييرات يتم إدخالها على النموذج الحالي لتقديم الخدمات يجب أن توافق عليها الجمعية العامة. وأبرز مجلس مراجعي الحسابات أيضا أن تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد يتيح فرصة جيدة لإعادة تصميم نماذج تقديم الخدمات، مشددا على الحاجة إلى تصميم نموذج من هذا القبيل بما يسبق مشروع تخطيط

الموارد في المؤسسة من أجل تجنب مخاطر الاضطراب إلى عمليات مكلفة للتجهيز التحسيني للنظام المركزي لتخطيط الموارد بعد تنفيذه، ليطماشى مع نموذج تقديم الخدمات.

٥٣ - ويقدم الأمين العام بعض المعلومات بشأن رؤيته بالنسبة لنموذج جديد لتقديم الخدمات في الفقرات من ٨٠ إلى ٨٢ من التقرير المحلي. ويشير إلى أنه ستقدم مقترحات مفصلة متعلقة بنموذج جديد لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين للنظر فيها والموافقة عليها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفريق العامل المعني بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي قد أنشئ، بقيادة وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، ويتألف من ممثلين للجهات صاحبة العمليات في مشروع أوموجا، وكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الدعم الميداني. وعكف الفريق العامل على النظر في خيارات متعلقة بإدماج وتوحيد بعض العمليات الإدارية المتعلقة بالمعاملات في إطار نموذج للخدمات المشتركة يُقترح تقديمه إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

٥٤ - وفيما يتعلق باعترام الأمين العام أن يقدم مقترحا لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي للأمم المتحدة لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السبعين، تشير اللجنة الاستشارية إلى توصياتها السابقة بشأن الحاجة إلى التبكير بتقديم المقترحات المتعلقة بوضع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي<sup>(٥)</sup>، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧ و ٢٥٤/٦٧ و ٢٨٤/٦٨. وتكرر اللجنة مرة أخرى توصياتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي لكي تنظر فيها الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن من أجل كفالة أن يكون مشروع أوموجا متماشيا بالكامل وفي الوقت المناسب مع أي نموذج جديد لتقديم الخدمات قد تقرر الجمعية العامة اعتماده.

#### طاء - تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه

٥٥ - على النحو المبين في الفقرات من ٦٦ إلى ٧٤ من التقرير المحلي، تقدر تكاليف التشغيل الشاملة المتعلقة بأنشطة تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه بمبلغ ٥٤,٤ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهي تشمل ما يلي: (أ) مبلغ ٢٩,٦ مليون دولار من أجل التكاليف المباشرة المتكررة للتشغيل والصيانة والدعم؛ (ب) مبلغ ٢٤,٨ مليون دولار للبنية الأساسية المركزية للمعلومات والاتصالات للنظم الحاسوبية المؤسسية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الفئة الأولى تعكس التكاليف المباشرة لتشغيل نظام أوموجا، التي تندرج في

(٥) انظر A/67/565 و A/67/770 و A/68/782/Add.8.

إطار ميزانية مشروع أوموجا قبل نشر هذا النظام، ولكنها تصبح تكاليف متكررة للمنظمة بمجرد نشر النظام. وتشمل هذه التكاليف، على سبيل المثال، تكاليف صيانة تراخيص البرمجيات للنظام المركزي لتخطيط الموارد، وتكاليف استضافة وتخزين وإدارة نظام أوموجا من جانب إدارة الدعم الميداني في مركز البيانات المشترك في فالنسيا. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفئة الثانية من التكاليف (البنية الأساسية المركزية للمعلومات والاتصالات) لم تشكل إطلاقاً جزءاً من ميزانية مشروع أوموجا لأن هذه التكاليف ليست لها صلة مباشرة بتطوير نظام أوموجا أو عملياته، ولكنها بالأحرى كانت متعلقة بتكاليف البنية الأساسية التي مكنت من عمل نظام أوموجا، فضلاً عن النظم المركزية الأخرى للأمم المتحدة. وتشمل هذه التكاليف كلا من التكاليف غير المتكررة لتعزيزات الدورية للبنية الأساسية فضلاً عن التكاليف المتكررة للخدمات من قبيل إمكانية الوصول من بعد إلى مراكز البيانات المشتركة عن طريق الخطوط الأرضية أو الاتصالات الساتلية.

٥٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه سيتم تخصيصها في إطار الميزانية العادية، وميزانيات عمليات حفظ السلام ومن مصادر تمويل خارجة عن الميزانية على أساس صيغة تقاسم التكاليف فيما يتعلق بمشروع تخطيط الموارد، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣. وتعكس المبالغ المقدرة أفضل تقديرات التكاليف على أساس المعلومات المتاحة حالياً، ولا تعكس أي تجنب للتكاليف التي قد تنشأ في الوقت نفسه عند وقف تشغيل النظم القديمة التي يتم الاستعاضة عنها بنظام أوموجا.

٥٧ - ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن الموارد المطلوبة خلال الفترة الانتقالية لإدارة نظام المعلومات الإدارية المتكامل والنظم القديمة الأخرى في الوقت نفسه، إلى أن يتم التنفيذ الكامل للنظام المركزي لتخطيط الموارد وإيداع النظم القديمة في المحفوظات ووقف تشغيلها.

٥٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل توزيعاً مفصلاً لتكاليف أنشطة تشغيل المشروع وصيانته ودعمه وبشأن مقدمي الخدمات، فضلاً عن معلومات عن ترتيبات استرداد التكاليف. وينبغي أيضاً أن تقدم تقديرات للموارد التي من المتوقع الإفراج عنها نتيجة لإحالة النظم القديمة للتقاعد، والتي يمكن إعادة توجيهها لتعويض تكاليف دعم نظام أوموجا، فضلاً عن تقديم إطار زمني لإيداع تلك النظم في المحفوظات ووقف تشغيلها.

## ياء - خطة تعميم نظام أوموجا

٥٩ - ترد معلومات عن تعميم نظام أوموجا في المنظمة في الفقرات من ٧٥ إلى ٧٩ من التقرير المحلي. وعلى النحو المبين، تتضمن خطة التعميم ما يلي: (أ) التقليص التدريجي لفريق مشروع أوموجا من ٩٠ إلى ٧٤ وظيفة في نهاية عام ٢٠١٥، تتعلق معظمها بالوظائف الإدارية ووظائف الدعم؛ (ب) مواصلة تقليص فريق المشروع من ٧٤ إلى ٥٠ وظيفة في أوائل عام ٢٠١٧، وتتألف الوظائف البالغ عددها ٢٤ وظيفة أساساً من خبراء العمليات الذين سيتم نقلهم إلى وحدات الأعمال؛ (ج) نقل المسؤولية عن مشروع أوموجا إلى كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي سيتولى إدارة وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى النحو المبين، فإن تلك الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل ما يلي: (أ) دعم مستمر للنظام وقدرة مستمرة على الصيانة، من أجل إدارة بيئة الإنتاج لنظام أوموجا وصيانتها وتعزيزها؛ (ب) القيام سنوياً ببناء واختبار برامج العمل من أجل إدماج القدرات الوظيفية الجديدة في بيئة الإنتاج، بما في ذلك إصدارات القدرات الوظيفية لنظام أوموجا الموسع ٢؛ (ج) الإصدارات الدورية للقدرات الوظيفية الجديدة و/أو مجموعات عناصر الصيانة داخل الأمانة العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نقل المسؤولية المتوخى إلى كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات في إطار خطة التعميم لا يقتصر على الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن يشمل أيضاً المسؤولية عن نشر نظام أوموجا الموسع ٢.

٦٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف المؤقتة الخمسين المتبقية ستُمَوَّل من مشروع أوموجا حتى نهاية عام ٢٠١٧، وعندئذ لن يعود لوظائف المشروع وجود، وفقاً للتوجيه الصادر عن الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن وظائف نظام أوموجا البالغ عددها ٩٠ وظيفة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٥ هي وظائف مؤقتة ممولة من الميزانية العادية، وهي محدودة بمدة المشروع.

٦١ - ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه سيتم بذل جهود للإبقاء على الخبرة التقنية والفنية التي اكتسبها فريق أوموجا في إطار الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٧، وعلى وجه الخصوص خبرة محلي الأعمال، وخبراء هيئة البرمجيات، والمتخصصين ممن لديهم المعارف التقنية وفهم لعمليات الأمم المتحدة على حد سواء. وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية دقة التخطيط والإعداد لعملية تقليص حجم فريق المشروع في المستقبل. وتشدد اللجنة بصفة خاصة على الحاجة إلى بناء المعرفة المؤسسية والقدرات الداخلية فيما يتعلق بإدارة نظام أوموجا ودعمه، وإلى تقليل اعتماد المنظمة على الخبراء الاستشاريين. وبالنظر إلى الوقت والجهد

اللازمين لبناء هذه القدرات، تؤكد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لفريق مشروع أوموجا ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مواصلة العمل عن كثف جنباً إلى جنب من أجل ضمان أن يتم تطوير الخبرات الداخلية في الوقت المناسب من أجل نقل المسؤولية عن دعم النظام إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٢ - وطلبت اللجنة الاستشارية موافقتها بمزيد من المعلومات بخصوص توقيت التقليل المقترح لعدد موظفي مشروع أوموجا ونقل مسؤولياتهم في إطار خطة تعميم نظام أوموجا، لا سيما المعلومات التي توضح التأثير المحتمل لهذا التقليل على تنفيذ نظام أوموجا الموسع ٢، الذي يُنتظر أن ينتهي تصميمه بنهاية عام ٢٠١٥ وينتهي بناؤه واختباره بنهاية عام ٢٠١٦ ويبدأ نشره تدريجياً خلال عام ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة بأن الأمين العام يرى أنه لا بد من وضع إطار زمني مناسب لتعميم نظام أوموجا يكفل استمرارية تنفيذه وسلاسة الانتقال إليه وتجنب المخاطر التي قد تهدده؛ إذ أن التبكير الزائد بتعميم هذه النظام في مرحلة تنفيذ المشروع يمكن أن يؤثر سلباً على تقدم المشروع لأنه من الضروري في تلك الفترة أن تظل جميع الخبرات مجتمعة تحت تسلسل قيادي واحد؛ وفي المقابل، فإن تأخر تعميمه أكثر مما ينبغي بعد اكتمال تشغيله بنشر نظامي الأساس أوموجا والنظام الموسع ١ يمكن أن يتسبب في ضعف المساءلة عن نظام أوموجا نظراً لأن هذا التأخير سيترتب عليه إنشاء فريق مواز في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون لديه خبرة بهذا النظام ليدعم تنفيذ المهام المتصلة بنظامي أوموجا الأساس والنظام الموسع ١ ويولي الاحتياجات التي تنشأ أثناء تصريف الأعمال.

٦٣ - وتسلم اللجنة بأهمية تعميم مراعاة دعم نظام أوموجا، وتشدد باستمرار على ضرورة وضع آليات لتعزيز القدرة الداخلية على دعم الأنشطة الأساسية وبتلبية احتياجات المنظمة ولنقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى موظفي البرامج والمشاريع تمهيداً لترسيخ دعم نظام أوموجا. وترى اللجنة أن ينبغي مواصلة الاضطلاع بهذه الجهود، ولا تعترض على نقل مسؤوليات الدعم التقني وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بمشروع أوموجا إلى رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، ولا على تقليص عدد الوظائف المرتبطة بمشروع أوموجا.

٦٤ - غير أن اللجنة الاستشارية لا تزال تتساءل عن المبرر للتوقيت المقترح لنقل المسؤولية عن هذا المشروع في بداية عام ٢٠١٧ قبل نشر النظام بالكامل. وكما أوضحت اللجنة في تقريرها السابقين (A/67/565 و A/68/7/Add.7)، فهي تعتقد بقوة أن سلطة وقيادة هياكل حوكمة المشروع وإدارته ستكون ضرورية لإنجاز عملية

تحوّل معقدة للأعمال مثل نظام أوموجا الموسع ٢ التي تشمل بعض المهام الاستراتيجية مثل إعداد الميزانيات وإدارة سلسلة الإمدادات. ولا تزال اللجنة تخشى أن يؤدي إلغاء فريق المشروع قبل الأوان، إلى تهديد التنفيذ الناجح للمشروع، وترى أنه ينبغي الحفاظ على هيكل المشروع حتى ينتهي تماماً نشر نظام أوموجا الموسع ٢. كذلك، فإنه اللجنة تؤكد من جديد أن ما عبّرت عنه من شواغل في الفقرة السابقة لا يتعارض مع ضرورة إجراء تعديلات في حجم فريق المشروع وتشكيله، ولا مع ضرورة توفير معظم الخبرات المطلوبة داخلياً.

٦٥ - وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحاً منقحاً لصيانة هيكل المشروع حتى ينتهي تماماً نشر نظام أوموجا الموسع ٢.

٦٦ - وتواصل اللجنة التعليق على هذه المسألة في سياق التقرير المتعلق بالاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

#### كاف - طلب رفع رتبة شاغل وظيفة نائب مدير المشروع

٦٧ - يعيد الأمين العام تقديم طلب قُدّم في التقرير المرحلي الخامس (A/68/375) لإعادة تصنيف وظيفة نائب مدير مشروع أوموجا من رتبة مد-١ إلى رتبة مد-٢. وتُذكر اللجنة الاستشارية بأنها أوصت برفض هذا الطلب لأسباب منها التقليل المزمع لفريق مشروع أوموجا (A/68/7/Add.7، الفقرتان ٤٣ و ٤٤). ولم تقدم الجمعية العامة أي توجيهات إضافية بهذا الشأن في قرارها ٢٤٦/٦٨، بعد أن نظرت في التقرير الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن النظام المركزي لتخطيط النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/68/151) وتقرير الأمين العام المرحلي الخامس (A/68/375) وتقرير اللجنة الاستشارية المتصل به (A/68/7/Add.7).

٦٨ - وقد ساق الأمين العام حججاً دعماً لطلبه في الفقرات من ٨٨ إلى ٩٤ من تقريره المرحلي. وذكر الأمين العام أن التحديات التي تطرحها عملية التحول المرتبطة بتنفيذ نظام أوموجا تفوق حجم التحديات المتوقعة حسبما تشير الدلائل المتزايدة، وأن مدير المشروع (برتبة أمين عام مساعد)، بمعاونة نائب له برتبة مد-٢، سيمارس دوراً هاماً في تحقيق فهم واضح لعملية إدارة التغيير داخل المنظمة ودعم هذه العملية من خلال عمله مع شاغلي المناصب القيادية ومع سائر كيانات المنظمة. وفي الوقت نفسه، أن يواصل المشروع نشر نظام أوموجا الأساس والنظام الموسع ١ في المجموعتين ٣ و ٥، ويُجهز لنشر النظام

الموسع ٢ وإدارة طلبات التغيير الواردة من الكيانات التي نشرت نظام أوموجا بالفعل. وذكر الأمين العام أيضاً أن مقترح تعيين نائب لمدير المشروع برتبة مد-٢ من شأنه أن يضمن أن تتوافر في شاغل المنصب الرتبة الرفيعة والخبرة الواسعة التي تمكنه من تقديم المساعدة الملائمة لمدير المشروع في إدارة موارد الفريق، والإشراف على العمليات اليومية للمشروع، وإدارة التفاعل مع الجهة المسؤولة عن تكامل النظم، والمضي قدماً بالمشروع على المسار الصحيح، لكي يتفرغ مدير المشروع للعمل مع الجهات المعنية وكبار المديرين على إدارة التغيير في المنظمة من القمة إلى القاعدة (A/69/385، الفقرة ٩٣).

٦٩ - وحصلت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، على معلومات إضافية عن توزيع المسؤوليات بين مدير المشروع (برتبة أمين عام مساعد) ونائب المدير المقترح تعيينه برتبة مد-٢، وأوردتها في المرفق الثاني لهذا التقرير. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المدة المتبقية من المشروع حتى ٢٠١٧ سيتعين خلالها تجهيز ٦٠ من الإدارات والمكاتب المختلفة لتحقيق الجاهزية لتنفيذ نظام أوموجا ونشر النظام الجديد واعتماد العمليات الموحدة لتصريف الأعمال والتكيف مع أساليب العمل الجديدة. ويُنتظر خلال المراحل الأولى لما بعد التنفيذ أن تنشأ مشاكل هامة متعلقة باعتماد العمليات الموحدة وسيكون من الضروري الإسراع بحلها. وخلال هذه المراحل الحاسمة للمشروع، سيكون لزاماً على فريق أوموجا أن يواصل العمل على تصميم النظام الموسع ٢ وبناءه. وبما أن تنفيذ النظام يُنتظر أن ينطوي على مهام كبيرة من حيث الحجم والنطاق ودرجة التعقيد، فإن الأمين العام ينظر إلى إعادة التصنيف المقترحة للوظيفة باعتبارها استثماراً ضرورياً في سبيل استمرار تنفيذ خطة المشروع بشكل صحيح ودون تجاوز الميزانية المحددة.

٧٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الصعوبات التي ووجهت بعد نشر نظام أوموجا الأساس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والدروس المستفادة من ذلك، وتلاحظ أيضاً أن إدارة عمليات نشر نظام أوموجا الأساس تزداد تعقيداً لأن هذه العمليات المتعددة المراحل تُنفذ بصورة متزامنة في عدد من كيانات الأمانة العامة وفي الوقت نفسه يتم تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تُشر فيها النظام. وفي ضوء المعلومات الجديدة المقدمة، تفر اللجنة بأن قيادة مشروع أوموجا يتعين عليها أن تكثف جهودها الرامية إلى حشد المزيد من الدعم لكي يتسنى لها إدارة التغيير التنظيمي في جميع كيانات المنظمة بالتعاون مع القيادة العليا، وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على مقترح الأمين العام برفع رتبة شاغل وظيفة نائب مدير المشروع

إلى مد-٢. وتوصي اللجنة كذلك بتعديل توصيف وظيفة مدير المشروع ووظيفة نائب مدير المشروع على نحو يعكس أي تغييرات في أدوار شاغلي الوظائف ومسؤولياتهما.

٧١ - وخلال مداوات اللجنة الاستشارية، أُبلغت بأن الأمين العام عيّن في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ منسقاً رفيع المستوى لعملية نشر نظام أوموجا في المقر، برتبة أمين عام مساعد. وتلاحظ اللجنة أن التقرير المرحلي لم يرد به أي ذكر لهذه الوظيفة، وطلبت موافقتها بمزيد من المعلومات بشأن مهام منسق النشر هذا الرفيع المستوى وتوضح طرائق التعيين في هذه الوظيفة وسبب عدم اقتراحها على الجمعية العامة للموافقة عليها في سياق التقرير المرحلي السادس.

٧٢ - وأبلغت اللجنة بأن كل كيان من الكيانات التي تنشر نظام أوموجا عيّن فيه منسق نشر ليعمل كحلقة وصل بين المسؤولين عن تصريف الأعمال في الكيان من جهة وفريق مشروع أوموجا من جهة ثانية، طوال مدة أنشطة تنفيذ النظام ونشره. وقد أوكلت مهام منسق النشر في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا إلى مدير دائرة الخدمات الإدارية في مكتب من هذه المكاتب، إضافة إلى واجبات وظيفته الرسمية. وفي ضوء عدم وجود وظيفة مدير دائرة الخدمات الإدارية في المقر، فقد أنشئت وظيفة مؤقتة لمنسق نشر متفرغ يكون شاغلها ذا رتبة رفيعة ويتبع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، لكي يكفل التنسيق بين الإدارات والمكاتب الثمانية عشر التي توجد مقراتها في نيويورك.

٧٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن وظيفة المنسق الرفيع المستوى لنشر نظام أوموجا في نيويورك ذات طابع مؤقت ويجري تمويلها من الاعتماد المخصص في الميزانية العادية لوظيفة شاغرة برتبة أمين عام مساعد. وتُذكر اللجنة بأنها أعربت، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/7)، الفقرة ٩٢) عن رأي مفاده أن اعتمادات الوظائف الشاغرة لا ينبغي أن تستخدم في إنشاء وظائف طويلة الأجل يمارس شاغلوها مهام غير معتمدة. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء استمرار استخدام أموال المساعدة المؤقتة العامة في تمويل وظائف مؤقتة رفيعة المستوى، لا سيما وأن هذه الترتيبات لا تترك فرصة للجنة ولا للجمعية العامة لاستعراض مدى الحاجة لهذه الوظائف المؤقتة أو رتب شاغليها أو مهامهم. وقد أيدت الجمعية العامة ملاحظات اللجنة وتوصياتها في قرارها ٢٤٦/٦٦. ثم كررت اللجنة، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، رأيها بأنه لا يجوز استخدام اعتمادات الوظائف الشاغرة لأغراض غير تلك التي خُصصت من أجلها (A/68/7)، الفقرة ٣٩-أ).

٧٤ - وبالنظر إلى شواغل الجمعية العامة التي أعربت عنها بشأن إدارة الوظائف الشاغرة، ترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياج لإنشاء وظيفة مؤقتة لمنسق رفيع المستوى برتبة أمين عام مساعد لنشر نظام أوموجا في المقر كان ينبغي عرضه على الجمعية العامة لكي تنظر فيه في سياق التقرير المرحلي السادس. وترى اللجنة أنه إذا ارتأى الأمين العام أن الحاجة تقتضي تعيين منسق متفرغ في المقر برتبة أمين عام مساعد لنشر نظام أوموجا، فينبغي له أن يقدم في أقرب فرصة ممكنة مقترحاً لتنظر فيه الجمعية. وتؤكد اللجنة أن توصيتها للأمين العام بأن يقدم مقترحاً ليس لها أي علاقة بموقفها من المقترح نفسه إذا ما قرر أن يقدمه.

#### لام - الخدمات التعاقدية/الجهة المسؤولة عن تكامل النظم

٧٥ - يوضّح الأمين العام أن احتياجات مشروع أوموجا الطويلة الأجل من خدمات الدعم في مجال تكامل النظم ستقدمها جهة واحدة (A/69/385، الفقرة ١١٩). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن هذه الخدمات ستقدم بموجب عقد ثابت الأسعار مدته خمس سنوات وأنها ستشمل ما يلي: (أ) دعم إدارة التطبيقات لضمان إجراء الصيانة المستمرة لنظام أوموجا؛ و (ب) إدخال تعديلات وتحسينات على المهام المنفذة من نظام أوموجا. علاوة على ذلك، وبموجب أحكام العقد نفسه، فإن الجهة المسؤولة عن تكامل النظم ستقدم أيضاً خدمات أخرى، على أساس الوقت والمواد، بأسعار متفق عليها مسبقاً على النحو الآتي: (أ) تصميم المتطلبات والخواص الجديدة التي يستلزمها نظام أوموجا الموسع ٢ وبنائها واختبارها ونشرها؛ (ب) إعداد المزيد من المواد التدريبية وتقارير الإدارة، أو إدخال التحسينات عليها. وفي هذا الصدد، يُذكر مجلس مراجعي الحسابات بأنه سبق أن أوصى الأمانة العامة بأن تعد استراتيجية تجارية شاملة للمشروع من أجل الحصول على أفضل خدمات ممكنة من كبار الموردين، وموازنة تكاليف تنفيذ المشروع ومخاطره. وعلى حين أن المجلس يلاحظ أن الاستراتيجية التجارية لم توضع بعد، فهو يلاحظ أيضاً أن الأمانة العامة برهنت على أنها تُنفذ ما تبقى لها من عمليات شراء ضرورية وفقاً لنهج تجاري مدروس.

٧٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن بعض الخدمات اشترت من بائعين آخرين وبيائها كالاتي: (أ) خدمات مهنية دقيقة التخصص ظهرت الحاجة إليها أثناء تصميم وبناء بعض الخواص المتعلقة بإعداد ميزانيات البعثات والتخطيط لها؛ (ب) خدمات تدريبية تقنية لصالح موظفي نظام أوموجا وخدمات من الخبراء المتخصصين في برمجيات النظام المركزي لتخطيط الموارد؛ (ج) خدمات تتعلق باستضافة تطبيقات نظام أوموجا على خوادم

الشبكات، ومنها خدمات صيانة هذه التطبيقات وتقديم الدعم المستمر لمستخدميها؛  
(د) خدمات ضمان الجودة وخدمات استشارية في مجالات إدارة المشاريع وتكامل النظم؛  
(هـ) تسهيلات المؤتمرات اللازمة لتنظيم حلقات عمل أوموجا.

٧٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تحسين النهج التجاري الذي يُنظَّم تعامل المنظمة مع مورديها الرئيسيين لكي يتسنى لها الحصول منهم على أفضل قيمة ممكنة.

#### ميم - التكاليف غير المباشرة

٧٨ - أشار الأمين العام في تقريره المرحلي الرابع (A/67/360)، إلى أن الأنشطة التحضيرية والاحتياجات ذات الصلة بها من الموارد مثل جمع البيانات وتنقيتها وإثرائها، والتكاليف المرتبطة بالتحسينات اللازمة للهيئة الأساسية للشبكة، قد صُنفت باعتبارها تكاليف غير مباشرة. فتكاليف هذه الأنشطة تندرج، من حيث المبدأ، ضمن المسؤوليات التنفيذية التي تضطلع بها الإدارات/المكاتب المنفذة، وهي أنشطة ستؤدي في حدود ميزانيتها الأساسية القائمة بإعادة تحديد أولويات أنشطتها في مجالي الإدارة والدعم بطريقة لا تؤثر سلباً على تنفيذ ولاياتها الأساسية. وفي حين أن اللجنة الاستشارية أشارت في تقريرها ذي الصلة، إلى النهج العملي المتبع لمعالجة مسألة التكاليف غير المباشرة، فإنها أكدت مجدداً توصيتها السابقة بأن يُطلب إلى الأمين العام جمع المعلومات والإبلاغ عن مستوى وطبيعة التكاليف غير المباشرة للأنشطة التحضيرية التي تتكدها الإدارات/المكاتب المنفذة. وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧ تقرير اللجنة.

٧٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقرير المرحلي السادس لا يقدم أي معلومات عن التكاليف غير المباشرة التي تتكدها الكيانات المنفذة، وأن مستوى هذه التكاليف لا يزال مجهولاً. وتكرر اللجنة مجدداً توصياتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحتفظ بحسابات مفصلة للتكاليف غير المباشرة للأنشطة التحضيرية التي ستتكدها المكاتب والإدارات والكيانات الأخرى المنفذة، والتكاليف التي ستُغطى في إطار ميزانية مشروع أوموجا، وأن يقدم إلى الجمعية معلومات تتسم بالشفافية الكاملة عن هذه التكاليف في تقاريره المرحلية عن نظام أوموجا.

## نون - نفقات المشروع والاحتياجات من الموارد

نفقات الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى نهاية عام ٢٠١٣

٨٠ - ترد معلومات عن نفقات الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى نهاية عام ٢٠١٣ في الجدول ٨ والفقرتين ١١٠ و ١١١ من التقرير المرحلي. وكما ورد ذكره، بلغ الإنفاق التراكمي في نهاية عام ٢٠١٣ ما قدره ٢٥٥ مليون دولار، يشمل مبلغ ١٨ مليون دولار يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و ١٠١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ١٣٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨١ - وعرض مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره السابق، النتائج التي خلص إليها استعراض أُجري، بناءً على طلب من اللجنة الاستشارية، لتنفيذ مرحلة التصميم (انظر A/68/151، الفقرة ٥٥، الجدول ٢). وقد ذكر التقرير أن نفقات المشروع بلغت في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ ما قدره ٢٠٨,٨ ملايين دولار (حوالي ٥٥ في المائة من الميزانية الأولية للمشروع البالغة ٣١٥,٨ مليون دولار)، أنفقت أساساً على مرحلة تصميم النظام (بما في ذلك تكاليف البائع المكلف بالتصميم وإسهامات الموظفين في التصميم)، وتراخيص البرمجيات ومرحلة إنشاء نظام أو موجا الأساس. وقد أُبلغت اللجنة، على نحو ما أُشير إليه في تقريرها السابق (A/68/7/Add.7)، بأن معدل الانتهاء من تصميم نظام أو موجا الأساس ونظام أو موجا الموسَّع ١ ونظام أو موجا الموسَّع ٢ قد بلغ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما نسبته ٩٥ في المائة و ٨٦ في المائة و ٤٠ في المائة، على التوالي. وفي المقابل، أشار المجلس إلى أن الميزانية الأصلية المعتمدة للمشروع بمبلغ ٣١٥,٨ مليون دولار من المتوقع أن يُخصص منها مبلغ إجمالي قدرة ٦٣,٨ مليون دولار لمرحلة الإعداد والتصميم، ومبلغ ١٣١,٥ مليون دولار لمرحلة البناء ومبلغ ١٢٠,٤ مليون دولار لمرحلة النشر.

الاحتياجات المنقحة من الموارد لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

٨٢ - ترد تفاصيل عن الاحتياجات المنقحة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في الفقرات ١١٢ إلى ١٣٣ من التقرير المرحلي. وكما يظهر في الجدول ١١ من التقرير المرحلي، تبلغ الاحتياجات المنقحة من الموارد ١٢٩,٤ مليون دولار، بما يمثل زيادة بنسبة ٢٤,٣ في المائة مقارنة بالاحتياجات المتوقعة البالغة ١٠٤ ملايين دولار.

٨٣ - وتقدّر الاحتياجات الفعلية لعام ٢٠١٤ بمبلغ ٧٦,٥ مليون دولار، مقارنة بالمبلغ المتوقع وقدره ٥٨,٦ مليون دولار. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى احتياجات إضافية من الخدمات التعاقدية ستزيد بمقدار الضعف تقريباً من مبلغ متوقع قدره ٢٢ مليون دولار إلى

احتياجات فعلية مقدّرة بمبلغ ٤٢ مليون دولار، يُعزى أساسا إلى التغيير الذي طرأ على الجدول الزمني لنشر المشروع واتساع نطاق نظام أوموجا الأساس (انظر A/69/385، الجدول ٩، الفقرات ١١٣-١٢١). وتصل الاحتياجات المقدّرة لعام ٢٠١٥ إلى ٥٢,٩ مليون دولار، بما يمثّل زيادة قدرها ٧,٤ مليون دولار، أو ما نسبته ١٦,٤ في المائة عن المبلغ المتوقع وقدره ٤٥,٥ مليون دولار. ويعزى الفرق أساسا إلى الزيادات في إطار بند الوظائف الناجمة عن تأجيل تقليص حجم فريق المشروع، وفي إطار بند تكاليف الموظفين الأخرى، بهدف تغطية الاحتياجات من خبراء متخصصين إضافيين (المرجع نفسه، الجدول ١٠، الفقرات ١٢٢-١٢٦).

٨٤ - وسيصل إجمالي نفقات المشروع حتى نهاية عام ٢٠١٥ إلى ما قدره ٣٨٥ مليون دولار، بما يعكس زيادة بمبلغ ٣٦,٩ مليون دولار أو ما نسبته ١٠,٦ في المائة على الميزانية المعتمدة البالغة ٣٤٨,١ مليون دولار. وستوزّع الزيادة على مصادر تمويل مختلفة على النحو التالي: مبلغ ٥,٥ مليون دولار في إطار بند الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، باعتباره مبلغا مخصصا من صندوق الطوارئ؛ ومبلغ ٢٢,٩ مليون دولار في إطار ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ ومبلغ ٨,٥ مليون دولار تُمول من مصادر خارجة عن الميزانية لفترة عام ٢٠١٥.

#### الاحتياجات المتوقعة من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٨٥ - تقدر الاحتياجات من الموارد لمراحل إنشاء مشروع أوموجا الموسّع ٢ واختباره ونشره خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٥٤,٣ مليون دولار. وكما ذُكر، يستند هذا التقدير إلى تقليص حجم فريق مشروع أوموجا إلى ٧٤ موظفا المزمع إجراؤه في نهاية عام ٢٠١٥ ثم إلى ٥٠ موظفا في نهاية عام ٢٠١٦، وإجمالي الاحتياجات من الخدمات التعاقدية الذي سيبلغ ٨,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦ ثم ٧,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وكما ذُكر في الفقرة ٦٠ أعلاه، ستُلغى وظائف مشروع أوموجا في نهاية عام ٢٠١٧ (انظر أيضا الفقرة ٦٥ أعلاه).

#### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٥٤ من التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد. وتوصي

اللجنة الاستشارية، رهنا باستنتاجاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع أوموجا منذ صدور التقرير المرحلي الخامس؛

(ب) أن تعتمد احتياجات المشروع المنقحة من الموارد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كما هي مبيّنة في الجدول ١٤ من التقرير المرحلي؛

(ج) أن توافق على إعادة تصنيف وظيفة نائب مدير المشروع إلى وظيفة من الرتبة مد-٢؛

#### الميزانية البرنامجية

(د) أن تعتمد مبلغ ٢٠٠ ٥٣٨ ٥ دولار في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وهو ما يمثل حصة الميزانية العادية في التكاليف الإضافية لمشروع أوموجا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على أن يقيد هذا المبلغ باعتباره مخصصاً من حساب صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

#### حساب دعم عمليات حفظ السلام

(هـ) أن تحيط علماً بأن الاحتياجات من الموارد البالغة ٢٢ ٨٩١ ٥٠٠ دولار ستُدرج ضمن الاحتياجات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

(و) أن تحيط علماً بأن احتياجات قدرها ٨ ٤٩٢ ١٠٠ دولار ستُمول من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

## المرفق الأول

## موجز نتائج الدراسات الاستقصائية لقياس مدى رضا المستخدمين

- أُجريت أربع دراسات استقصائية لقياس رضا المستخدم النهائي لنظام أوموجا. وتُجرى الدراسات الاستقصائية لفترتي شهرين وستة أشهر، على التوالي، بعد نشر المشروع في مواقع وكيانات مجموعات على سبيل التجربة. ويرصد فريق مشروع أوموجا باستمرار نتائج الدراسات الاستقصائية لقياس رضا المستخدم النهائي بهدف تقييم أوجه نجاح كل عملية نشر وما يعترضها من صعوبات، وتقديم المساعدة في إعداد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الانتقال صوب عمليات النشر المقبلة.
- بوجه عام، أظهرت عمليات تقييم رضا المستخدمين الذين شملتهم الدراسات الاستقصائية آراءً متباينة بشأن تجاربهم في استخدام نظام أوموجا. فقد تضمنت اعترافا عاما بأن النظام الجديد يطرح تحديات ذات صلة بإدارة التغيير. بمنحني تعلّم شديد التدني، غير أنها تشير إلى أن نظام أوموجا أداة مفيدة وضرورية للأمم المتحدة، إذ أبدى المستخدمون تقديرا لأوجه التحسين التي جلبها نظام أوموجا لمجالات عملهم الوظيفية. وشملت أوجه التحسن المذكورة زيادة الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات وترشيد أساليب العمل. وتلقّى الموظفون بارتياح استعمال الوحدة النموذجية للخدمة الذاتية لأنها تيسّر حصولهم على معلومات مثل تلك المتعلقة بالإجازات والحضور والسفر.
- رغم النتائج الإيجابية التي حققها التدريب في عدة مواقع، وإعجاب العديد من المستخدمين عن تقديرهم الصريح لجهود المدربين والوقت الذي أنفقوه في كل موقع منها، فإن الدراسة الاستقصائية تبين أن الموظفين يعتقدون أن التدريب على نظام أوموجا ينبغي أن ينصب الاهتمام فيه على الممارسة المباشرة في منظومة الإنتاج. وأشار المستخدمون أيضا إلى أهمية تقديم التدريب إلى المديرين، لكي يتسنى لهم اكتساب فهم أفضل للخاصية الوظيفية لنظام أوموجا وتسلسل سير العمل به.
- غير أن الردود التي وردت على أساليب تقديم التدريب تحسّنت بمرور الوقت: فعلى سبيل المثال، نوّه مستخدمو المشروع التجريبي لإدماج نظام أوموجا بالتدريب العملي الذي تلقّوه وبمفهوم "أكشاك" نظام أوموجا، الذي ما زال يشكّل عنصرا أساسيا لدعم عملية الانتقال.

- رغم أن نتيجة الدعم في مرحلة الإنتاج نتيجة مرضية في معظمها، فإن امتداد فترة الرد وضرورة زيادة توضيح إجراءات الدعم في مرحلة الإنتاج ما زالت تشكل التحديات الرئيسية التي تتخلل كل عملية نشر تدريجي، على نحو ما أبداه المستخدمون النهائيون.

الدراسة الاستقصائية لقياس رضا المستعملين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان (التنفيذ التجريبي لنظام أوموجا الأساس) - بعد انصرام شهرين على نشره

- كشفت الدراسة الاستقصائية لقياس رضا مستخدمي المشروع التجريبي لنظام أوموجا في عام ٢٠١٣، الذي أجراه كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان أن أغلبية المستخدمين (٦٢ في المائة) ترى أن البعثة التي تنتمي إليها مستعدة بما يكفي لنشر النظام. وارتأت نسبة ٦٢ في المائة منهم كذلك أن عملية التدريب والدعم والهياكل أيضا أجريت وأبلغت بنجاح. وعموما، أبدى ٥١ في المائة من المجيبين موافقتهم على أنهم راضون على حالة تنفيذ نظام أوموجا في البعثة التي ينتمون إليها.

الدراسة الاستقصائية لقياس رضا المستخدمين في عمليات حفظ السلام (المجموعة ١) - بعد انصرام ستة أشهر من نشر نظام أوموجا الأساس

- كشفت الدراسة الاستقصائية لقياس رضا المستخدمين التي أجريت في بعثات المجموعة ١ في آذار/مارس ٢٠١٤ أن للمجيبين، عموما، رأيا إيجابيا إزاء مفاهيم نظام أوموجا وأهدافه، وطريقته الرامية إلى تحسين أساليب عمل الأمم المتحدة. فأغلبية منهم، ٦٠ في المائة، تعتقد أنها تدرك أهمية نظام أوموجا الكبيرة للبعثة التي ينتمون إليها، في حين أبدى ٣٠ في المائة منهم رضاهم عن الطريقة التي حسن بها نظام أوموجا المجال الوظيفي لعملهم.

الدراسة الاستقصائية لقياس رضا المستخدمين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (المشروع التجريبي لإدماج نظام أوموجا) - بعد انصرام شهرين على نشره (نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسع ١)

- بين المشروع التجريبي لإدماج نظام أوموجا لعام ٢٠١٤ تباين مستويات الرضا عن مختلف جوانب عملية إدماج أوموجا. فقد كان المجيبون راضين جدا عن الرسائل التي وردت بشأن المشروع (٤٣ في المائة)، على حين أبدى ٣٩ في المائة منهم رضا

مماثلا عن تنفيذ المشروع التجريبي عموما وأعرب ٣٦ في المائة عن آراء مماثلة إزاء  
إدارة مشروع أوموجا عموما.

الدراسة الاستقصائية لقياس رضا المستخدمين في العمليات السياسية الخاصة  
(المجموعة ٢) - بعد انصرام ستة أشهر على نشر نظام أوموجا الأساس  
• مفتوحة حاليا.

## تقسيم المسؤوليات المقترحة بين مدير المشروع ونائبه

سيضطلع الأمين العام المساعد لنظام أوموجا بدور هام في بلورة فهم واضح وتوفير الدعم لإدارة التغيير التنظيمي بالاشتراك مع القيادات العليا وعلى نطاق المنظمة. ويشمل ذلك الأنشطة التالية:

- الاحتفاظ بالمساءلة العامة عن جميع الجوانب المتصلة بالمشروع، بما في ذلك بطبيعة الحال المسؤوليات الإدارية المنوطة بنائب المدير.
  - توعية الإدارة العليا ورؤساء الإدارات والمكاتب بالتغييرات التي تترتب على نموذج التشغيل الجديد، مع إلقاء الضوء على الأثر المحتمل وإسداء المشورة بشأن كيفية التعامل مع أوجه التغيير.
  - تعبئة المديرين وإعدادهم ليصبحوا دعاة لتلك التغييرات.
  - المساعدة في تسوية أوجه الترابط التنظيمي بين مختلف المكاتب، في نموذج تشغيل يعتمد على مواءمة عمل المكاتب وتعاونها.
  - تيسير تسوية أوجه الترابط الرفيع المستوى على نطاق الأمانة العامة في الوقت المناسب وبطريق فعالة (بين رؤساء الإدارات والمكاتب، وأصحاب العمليات، ورئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، إلخ).
  - التوصية بإدخال تغييرات على هيكل الإدارة والأساليب الكفيلة بتحديد ورصد علاقات الترابط على صعيد الأقسام الإدارية بين مقدمي الخدمات والمنظمات المتلقية للخدمات.
  - المساعدة على ضمان تحقيق الفوائد التي سيلتزم بها كل مكتب وإدارة.
  - التنبيه إلى المسائل المتعلقة بالقدرات ووتيرة التنفيذ وتوفير الموارد وأي مسائل ملحة أخرى تتطلب اهتمام القيادة.
- وسيتعين أن يكون نائب مدير مشروع أوموجا برتبة مد-٢ مستوفياً للرتبة المطلوبة من الأقدمية ومستوى الخبرة اللازم لكفالة تنفيذ مشروع أوموجا بنجاح. ويشمل ذلك الأنشطة التالية:
- كفالة نشر المشروع التجريبي لإدماج نظام أوموجا في المجموعات ٣ و ٤ و ٥.

- الدفع بعجلة تحسين الخاصيات الوظيفية وفقا لنطاق نظام أوموجا الموسَّع ٢.
- إدارة طلبات التغيير التي تنشأ عن تجربة الكيانات التي نفذت النظام بالفعل.
- الإشراف على العمليات اليومية للمشروع.
- إدارة موارد فريق مشروع أوموجا.
- إدارة التواصل مع الخبر في مجال تكامل النظم.
- الحفاظ على سير المشروع في مجراه الصحيح وتوجيه انتباه القيادة إلى المسائل الملحة التي تتطلب اهتمامها.

## المرفق الثالث

التسلسل الزمني للتكاليف المتوقعة لنظام أوموجا، حسب السنة<sup>١</sup>

قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية

المتكامل بجيل جديد من النظام المركزي لتخطيط الموارد أو أي نظام مماثل؛

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة	نهج التنفيذ (تقارير الأمين العام)	الجدول الزمني لنشر المشروع وتكاليفه	تكاليف المشروع
٢٠٠٨	يجري التنفيذ على مرحلتين: الأولى تتعلق بالعمليات المتصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والثانية بالمهام المتبقية. (A/62/510/Rev.1)	مرحلة التنفيذ الأولى بحلول نهاية عام ٢٠١٠ والمرحلة الثانية بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وشمل مجموع التكاليف المقدرة البالغة ٢٤٨ ٣١٣ ٦٠٠ دولار، تكلفة المشروع المقدرة بمبلغ ٢٤٨ ٣١٣ ٦٠٠ دولار واعتماد طوارئ قدره ٣٧ ٢٤٧ ٠٠٠ دولار.	٢٨٥ ٥٦٠ ٦٠٠
٢٠٠٩	تنفيذ خيار "مرحلة تجريبية أولاً"، تشمل عملية نشر أولية على نطاق صغير للنظام المركزي لتخطيط الموارد برمته في بيئة تعمل بكامل طاقتها وفي إطار محدود (مثل لجنة إقليمية)، يليها نشره في بقية أنحاء المنظمة في مرحلتين، بعد اختبار النظام واستقراره. (A/64/380)	إنجاز تصميم النظام بأكمله بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠؛ وإنجاز مرحلة إنشاء النظام بأكمله بحلول نهاية عام ٢٠١١؛ ثم نشر النظام بأكمله في ثلاث مراحل رئيسية بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وتعزى الزيادة في إجمالي تكاليف المشروع المقدرة البالغة ٣٠ ٢٣١ ٧٠٠ دولار إلى احتياجات إضافية تتعلق بما يلي: (أ) وظيفة إضافية من وظائف المشروع؛ (ب) معدات حاسوبية وخدمات مرتبطة بها إضافية لازمة لجهود التصميم والتطوير؛ (ج) تكاليف بدء التشغيل؛ (د) خبراء متخصصين إضافيين لازمين لتقديم التدريب والدعم المتعلقين بنظام أوموجا خلال عمليات النشر المحلي؛ (هـ) سفر إضافي لدعم دورات التدريب بإشراف مدربين مقابل نهج تدريب المدربين المقترح في الأصل.	٣١٥ ٧٩٢ ٣٠٠
٢٠١٠	لم يطرأ أي تغيير على نهج التنفيذ. (A/65/389)	لم يطرأ أي تغيير على الجدول الزمني أو التكلفة المقدرين.	٣١٥ ٧٩٢ ٣٠٠
٢٠١١	التنفيذ على مرحلتين: مرحلة أوموجا الأساس بالنسبة للمهام اللازمة لدعم الانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومرحلة نظام أوموجا الموسع بالنسبة للمهام المتبقية. (A/66/381)	بدأ تشغيل المرحلة التجريبية لمشروع أوموجا الأساس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ثم نشره في خمس مجموعات متتابعة على نطاق المنظمة بأكملها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد بدأت مرحلتنا إنشاء نظام أوموجا الموسع واختباره في عام ٢٠١٤؛ وستكتمل مرحلة النشر بحلول نهاية عام ٢٠١٥.	٣١٥ ٧٩٢ ٣٠٠

السنة	نهج التنفيذ (تقارير الأمين العام)	الجدول الزمني لنشر المشروع وتكاليفه	تكاليف المشروع
٢٠١٢	يُجري التنفيذ على ثلاث مراحل: مرحلة نظام أوموجا الأساس (دون تغيير) بالنسبة للمهام اللازمة لدعم الانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ومرحلة نظام أوموجا الموسّع ١ بالنسبة لمهام إدارة الموارد البشرية والسفر. ثم مرحلة نظام أوموجا الموسّع ٢ بالنسبة للمهام المتبقية. (A/67/360)	تنتهي مرحلتنا إنشاء وتصميم نظام أوموجا الأساس بحلول منتصف عام ٢٠١٣؛ ويبدأ تنفيذ المرحلة التجريبية لنظام أوموجا الأساس في كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وينتهي نشر النظام في أربع مجموعات متتابعة بحلول نهاية عام ٢٠١٥؛ وتنتهي مرحلة تصميم نظام أوموجا الموسّع ٢ بحلول نهاية عام ٢٠١٥؛ ويكتمل العمل في مرحلتنا إنشاء واختبار نظام أوموجا الموسّع ٢ بنهاية عام ٢٠١٦، ثم يُنشر النظام في جميع كيانات المنظمة خلال عام ٢٠١٧. وقد شملت الزيادة المقدّرة في إجمالي تكاليف المشروع ما يلي:	
		(أ) زيادة قدرها ٢٠٠ ٣٤٦ ٣٢ دولار حتى نهاية عام ٢٠١٥، ليلعب بذلك إجمالي التكاليف المقدّرة للمشروع ٣٤٨ ١٣٨ ٥٠٠ دولار. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادة الاحتياجات على ما كان مقرراً، في إطار بند الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى، بسبب تمديد فترة تنفيذ المشروع إلى ما بعد عام ٢٠١٤ (الموعد المقرر سابقاً لإنجاز المشروع)، وفي إطار بند الخدمات التعاقدية مع الخبير في مجال تكامل النظم في مرحلة الإنشاء والخدمات الاستشارية.	٣٤٨ ١٣٨ ٥٠٠ <sup>(ج)</sup>
		(ب) وتقدّر الاحتياجات المتعلقة بإنشاء نظام أوموجا الأساس ٢ واختباره ونشره لعام ٢٠١٦ وما بعده، على أساس أولي للغاية، بحوالي ٣٠ مليون دولار في شكل خدمات تعاقدية استناداً إلى معدل الإنفاق السابق (انظر A/67/360، الفقرتان ٢٤ و٩٣).	٣٧٨ ١٣٨ ٥٠٠ <sup>(ج)</sup>
٢٠١٣	لم يطرأ أي تغيير على نهج التنفيذ. (A/68/375)	لم يطرأ أي تغيير على الجدول الزمني للمشروع بناءً على تقديرات الأنشطة المقررة في ذلك الوقت، كان من المتوقع أن تزداد الاحتياجات الإجمالية بمبلغ ١٢ ٧١٨ ٣٠٠ دولار حتى نهاية عام ٢٠١٥، ليصل بذلك إجمالي التكاليف المقدرة للمشروع إلى ٣٦٠ ٨٥٦ ٨٠٠ دولار. ولم يُلتَمَس تمويل للمبلغ الإضافي بسبب توقع أن تُبذل جهود لترشيد التكاليف خلال عام ٢٠١٤. ولم تُقدّم التكاليف المقدّرة لعام ٢٠١٦ وما بعده لمراحل إنشاء نظام أوموجا الموسّع ٢ واختباره ونشره.	٣٦٠ ٨٥٦ ٨٠٠
٢٠١٤	لم يطرأ أي تغيير على نهج التنفيذ. (A/69/385)	تنفيذ وحدة العقارات لنظام أوموجا في جميع المكاتب والإدارات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ وتنفيذ نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسّع ١ معاً بوصفهما نظام أوموجا المدمج العناصر بحلول نهاية عام ٢٠١٥ في بقية المجموعات في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (كان مقرراً في البداية أن يجري نشر النظم بمعزل كل منها عن الآخر، على أن يُنشر نظام أوموجا الأساس بحلول نهاية عام ٢٠١٤ ونظام أوموجا الموسّع ١ بحلول نهاية عام ٢٠١٥).	

السنة	نهج التنفيذ (تقارير الأمين العام)	الجدول الزمني لنشر المشروع وتكاليفه	تكاليف المشروع
		ولم يطرأ أي تغيير على الجدول الزمني لتنفيذ نظام أوموجا الموسع ٢.	
		وشملت الزيادة المقدرة في إجمالي تكاليف المشروع ما يلي:	
		(أ) مبلغاً إضافياً قدره ٢٤ ٢٠٣ ٥٠٠ دولار لتغطية التكاليف المقدرة للمشروع حتى نهاية عام ٢٠١٥ لأغراض النشر الكامل لنظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسع ١. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادات في إطار بند الوظائف نجمت عن تأجيل عملية تقليص حجم فريق المشروع، وفي إطار بند تكاليف الموظفين الأخرى، بهدف تغطية الاحتياجات من خبراء متخصصين إضافيين؛	٣٨٥ ٠٦٠ ٣٠٠ <sup>(٢)</sup>
		(ب) مبلغاً إضافياً قدره ٥٤ ٢٩١ ٧٠٠ دولار لتغطية احتياجات المشروع المقدرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ فيما يتعلق بمراحل إنشاء نظام أوموجا الموسع ٢ واختباره ونشره.	٤٣٩ ٣٥٢ ٠٠٠ <sup>(٢)</sup>

- (أ) على النحو المبين في التقارير المرحلية للأمين العام عن تنفيذ مشروع التخطيط المركزي للموارد.
- (ب) التكاليف المقدرة للمشروع حتى نهاية عام ٢٠١٥ لإنجاز نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسع ١ ومرحلة تصميم نظام أوموجا الموسع ٢.
- (ج) تكاليف المشروع المقدرة على أساس أولى فيما يتعلق بالاحتياجات لعام ٢٠١٦ وما بعده لإنجاز المشروع.
- (د) تكاليف المشروع المقدرة حتى نهاية عام ٢٠١٥ لإنجاز نظام أوموجا الأساس وأوموجا الموسع ١ ومرحلة تصميم نظام أوموجا الموسع ٢.
- (هـ) التكاليف المقدرة حتى نهاية عام ٢٠١٧ لإنجاز المشروع.